

التنمية المستدامة في البيئة الحضرية (مدينة بغداد إنموذجاً)

ا.م.د. شروق نعيم جاسم

ا.م.د. انتظار جاسم جبر

جامعة بغداد/ كلية الآداب

المستخلص :

ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بالاحتياجات الاساسية للجيل الحاضر وعدم الحد من قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها . اما البيئة الحضرية فتعرف بانها نسيج ذو هيكل معقد غني في تركيبه خليط من الأبعاد الطبيعية والمشيقة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان التعامل مع الواقع المعقد للبيئة الحضرية في المدن نوع من المهام الصعبة جداً والتي تحتاج الى تحدي كبير بسبب ما يرافق هذه البيئة من سلبيات ومشكلات تكون معقدة ومتداخلة مع بعضها البعض فتزايد معدلات الفقر الحضري خاصة في الدول النامية يحتاج الى استراتيجيات يمكن عن طريقها التعامل قدر الامكان مع هذه المشكلة كما ان مواجهة التزايد في الحاجة الى بنية حضرية اساسية بسبب النمو العمراني المستمر للمدن من جهة وتدهور حالة هذه البنية من جهة اخرى مما ولد تحدياً آخر في مواجهة النتيجة الحتمية لتدهور البنية الاساسية متمثلة " في انخفاض الانتاجية الاقتصادية لها والتأثير في نوعية الحياة في المدينة ومع الضعف في تمويل مشاريع هذه الخدمات من حيث التشغيل والصيانة وإعادة التأهيل للبيئة القائمة مع الحاجة الى مشاريع جديدة برزت الحاجة الى استراتيجية في كيفية تحقيق التوازن بين الصيانة والانفاق الجديد لرأس المال وبين الخدمات القائمة فعلاً ومناطق التنمية الجديدة يضاف الى كل ذلك المشكلات التي ترافق عملية ادارة البيئة الحضرية للمدن من عدم تنسيق لجهود الجهات المعنية وضعف المؤسسات المسؤولة ومشكلات توزيع المسؤوليات بين الجهات المختلفة.

وتتحدد مشكلة البحث بأن المشكلات المصاحبة للبيئة الحضرية في مدينة بغداد عديدة وواضحة بشكل كبير خصوصاً بعد الحرب الاخيرة فكان تفكك المؤسسات، وانحسار الدعم المالي، والتدهور



الواضح في الخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية، وتدهور في مستوى صحة ومعيشة الفرد، مشكلات السكن، والتلوث . فهل بالامكان انجاز تنمية مستدامة للبيئة الحضرية في مدينة بغداد ؟ ونتيجة لكل ذلك فقد ظهرت اتجاهات كثيرة للتغلب على تلك التحديات والمشكلات التي تواجه البيئة الحضرية في المدن ومن اهمها كان التركيز على محاولة منع المدن من النمو بشكل اكبر وعن طريق التجارب في العديد من مدن العالم فقد ادرك المخططون والمسؤولون عن عملية التنمية ان هناك حتمية يجب تقبلها وهي ان هناك نمو مستمر للمدن وعليه فلا بد من فهم جديد لكيفية قيام المدن بوظائفها بشكل جيد وتنميتها بشكل مستدام في ظل هذا النمو المستمر .

Abstract

Sustainable development is development that meets the basic needs of the present generation and does not limit the ability of future generations to meet their needs. The urban environment is defined as a complex structure that is rich in a mixture of natural, built, economic, social and cultural dimensions.

Dealing with the complex reality of the urban environment in the cities is a very difficult task that needs to be challenged because of the complexities and problems that accompany this environment. The increasing rates of urban poverty, particularly in developing countries, need strategies that can be dealt with as much as possible. With the problem facing the growing need for urban infrastructure due to the continuous urbanization of the cities on the one hand and the deterioration of the state of this structure on the other, which gave rise to another challenge in the face of the inevitable result of the deterioration of infrastructure is "the decline in economic productivity and Impact on the quality of life in the city and with the weakness in financing the projects of these services in terms of operation, maintenance and rehabilitation of the existing structure with the need for new projects emerged the need for a strategy in how to balance the maintenance and new expenditure of capital between the existing services and new development areas added to each The problems that accompany the process of managing the urban environment of cities from the lack of coordination of the efforts of the concerned bodies and the weakness of institutions

responsible and the problems of the distribution of responsibilities between the various parties.

The problem of research is that the problems associated with the urban environment in Baghdad are numerous and very clear especially after the last war. The disintegration of institutions, the decline of financial support, the deterioration of public services and infrastructure services, deterioration in the standard of living and the individual, housing problems and pollution. Is it possible to achieve sustainable development of the urban environment in the city of Baghdad

As a result, there have been many trends to overcome these challenges and problems facing the urban environment in cities, the most important of which was the focus on trying to prevent cities from growing further and through experience in many cities of the world, the planners and those responsible for the development process realized that there is an imperative must be accepted That there is a continuous growth of cities and therefore a new understanding of how cities should function properly and sustainably grow in the light of this continuous growth.

المقدمة :

يعد التعامل مع الواقع المعقد للبيئة الحضرية في المدن من المهام الصعبة جداً والتي تحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت والإمكانات، ومما يزيد من التعقيد هو أن معظم النظم الإدارية والتخطيطية في معظم مدن العالم قد تم تصميمها على أساس واقع أبسط بكثير مما هو عليه واقع المدن في الوقت الحاضر مما جعلها تفتقر للآليات التي يمكنها ان تتعامل مع ما تحتاجه البيئة الحضرية في الوقت الحاضر، ومن هنا انبثقت قضية إدارة البيئة الحضرية (Urban Environmental Management) من مفهوم الإدارة الحضرية (Urban Management) ومثلت واحداً من الاهتمامات الكبيرة لمتخذي القرار وصناع السياسات الحضرية والإقليمية، فإدارة البيئة الحضرية ليست مجرد امتداد أو تعديل لمنظومة الإدارة الحضرية إذ أن التدهور الواضح في البيئة الحضرية للمدن يشير إلى أننا في حاجة عاجلة إلى طرق جديدة لإدارة البيئة الحضرية

مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث بأن المشكلات المصاحبة للبيئة الحضرية في مدينة بغداد عديدة وواضحة بشكل كبير خصوصاً بعد الحرب الاخيرة فكان تفكك المؤسسات، وانحسار الدعم المالي، والتدهور الواضح في الخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية، وتدهور في مستوى صحة ومعيشة الفرد، مشكلات السكن، والتلوث . فهل بالامكان انجاز تنمية مستدامة للبيئة الحضرية في مدينة بغداد ؟

مفهوم إدارة البيئة الحضرية Urban Environmental Management

تم تعريف إدارة البيئة الحضرية من قبل العديد من الباحثين، فمنهم من عرفها على انها (المنظومة التي تهتم بكيفية تحديد واختيار المسؤوليات اللازمة من أجل تنفيذ إجراءات محددة لتحقيق تحسن في نوعية البيئة الحضرية في المدينة) ، اذ يلاحظ التركيز هنا في المسؤوليات والإجراءات التنفيذية على بيئة المدينة من اجل تحسين نوعية البيئة الحضرية. وهناك من عرفها على انها (منظومة مركبة من المفاهيم والقيم والقوانين والسلوكيات والمنظمات لتقوم بترجمة أهداف وأولويات إلى مخططات عمل من اجل التأثير في نوعية البيئة الحضرية) ، (١) اذن هنا هي منظومة متكاملة تشمل إدراك مشكلات البيئة الحضرية ووعي الناس بها وكيفية وضع سياسات للتعامل مع البيئة الحضرية والتعبير عنها بصيغة قوانين وتشريعات ووضع أسس لتنفيذ تلك السياسات ومتابعة تنفيذها. أما في البعد العملي لإدارة البيئة الحضرية فأنها تتضمن بعدين مترابطين هما :

أ- ان إدارة البيئة الحضرية هي الإدارة التي تهتم بخلق بيئة صحية وحضرية يمكن عن طريقها تحقيق مستوى معيشة جيد.

ب- ان إدارة البيئة الحضرية هي الإدارة التي تعتني بالموارد الطبيعية بطريقة مستدامة قدر الإمكان وتقليل تلوث البيئة الحضرية الى أقصى حد ممكن.

ومن كل ما سبق نلاحظ ان إدارة البيئة الحضرية يمكن أن تضيف شيئاً مهماً إلى مفهوم الإدارة الحضرية وهو أنها تأخذ في الاعتبار مدى تأثير عملية الإدارة في البيئة المحيطة بكل أبعادها الحضرية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والطبيعية(٢).

المشكلات الرئيسية التي تعالجها إدارة البيئة الحضرية :

تختلف المشكلات المتعلقة بالبيئة الحضرية من مدينة لآخرى ومن إقليم لآخر ومن دولة لآخرى وهي تتأثر في مجموعة من المتغيرات مثل حجم المدينة، معدل النمو السكاني، مستوى الدخل، التضاريس، المناخ، القدرات المؤسسية وغيرها. وتشير الكثير من الدراسات والبحوث الى تصنيفات مختلفة لهذه المشكلات يمكن ان ندرجها كما يلي:

- ١- مشكلات تتعلق بتلوث الوسط الطبيعي مثل تلوث المياه، الهواء، الصوت...
 - ٢- مشكلات تتعلق بإدارة الموارد مثل الطاقة، الموارد المائية، الموارد الغذائية، الأراضي الزراعية، مواد البناء،...
 - ٣- مشكلات تتعلق بالنواحي الحضرية مثل إدارة الأرض، الفقر الحضري، التجاوزات، والحفاظ، والأثر البيئي، والمناطق المفتوحة، وتوفير الخدمات العامة،.... الخ .
- وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث سيتم التركيز في التصنيف الأخير من المشكلات المصاحبة لتدهور البيئة الحضرية في المدن والتي يمكن إيضاحها كما يلي:
- أ. إدارة الارض : لدراسة إدارة الأرض فلا بد من دراسة العديد من العوامل التي لها تأثير في هذا الخصوص ومن أهمها:
١. استعمالات الارض : تشكل استعمالات الأرض الأساس لمشكلات البيئة الحضرية بدءاً من الحاجة إلى السكن والازدحام في مراكز المدن والتلوث البصري. أن النمط الحضري ونمط استعمالات الأرض تعد من المحددات الأساسية لنوعية البيئة الحضرية بمعنى ان تخطيط استعمالات الأرض يمكن أن يستخدم لتحسين نوعية البيئة الحضرية عن طريق توجيه النمو العمراني بأساليب معينة.
 ٢. تخطيط النقل : يمكن أن يؤثر في تحديد الأماكن الأفضل للتنمية والتوسع الحضري كما إن توجيه النمو الحضري على طول خطوط شبكة النقل العامة يمكن أن يؤثر في تقليل معدلات استخدام المركبات ومن ثم تقليل استخدام الطاقة.
 ٣. حماية الاراضي : ان استخدام اسلوب استعمالات الارض لتوجيه اختيار كل من المواقع السكنية والصناعية بعيداً عن المناطق الحساسة بيئياً يمكن ان يكون له تأثير كبير في حماية الاراضي ذات

القيمة ومن ثم تحسين نوعية البيئة الحضرية في المدن كما يحصل في مناطق السواحل والمناطق السياحية.

الأبعاد الأساسية لمنظومة الإدارة المستدامة للبيئة الحضرية : هناك ثلاثة أبعاد أساسية لمنظومة الإدارة المستدامة للبيئة الحضرية تشكل مجموعها منظومة متكاملة تعمل على مواجهة المشكلات التي تتولد في المدن نتيجة الفعاليات والأنشطة التي تمارس فيها وهذه الأبعاد هي : ١. سياسات إدارة البيئة الحضرية (البعد الرسمي) : وتمثل السياسات والبرامج الرسمية والمشاريع والقوانين والنظم المركزية واللامركزية وغيرها (٣).

٢. **البعد الإداري :** ويتم التركيز فيه على المسؤوليات، ومخططات العمل، وهدف الإدارة، وخصائص المدينة.

٣. **البعد المؤسسي :** وتتمثل في المؤسسات المسؤولة عن إدارة البيئة الحضرية والجهات المشاركة، والحاجة إلى بناء قدرات مؤسسة جديدة من المهنيين والمنظمات المحلية وجمعيات تنمية المجتمع، والمحاسبة والشفافية، والدعم من منظمات دولية تهتم بعملية إدارة البيئة الحضرية.

إن الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر متكاملة لتكوين منظومة شاملة للإدارة المستدامة للبيئة الحضرية وهي متلازمة ويجب ان تؤخذ معاً من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة البيئة الحضرية ومن قبل متخذي القرار (٤).

المناهج المطروحة عالمياً للإدارة المستدامة للبيئة الحضرية : عن طريق التجارب العديدة التي تمت في مدن العالم فقد تم التوصل الى العديد من المناهج والأساليب الفعالة لإدارة البيئة الحضرية وتدعيم عملية التنمية المستدامة فيها ومن أهم هذه المناهج ما يلي:

أ. **منهج الإدارة والتخطيط البيئي EMP :** يهدف المنهج إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- الحصول على البيانات والخبرة الفنية

ب- إعداد استراتيجيات لإدارة البيئة الحضرية وصنع القرار

ت- تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية

ث- وضع إدارة وتخطيط البيئة الحضرية داخل إطار مؤسسي

ج- الاستغلال الفعال للموارد .

يمر هذا المنهج بعدة مراحل مختلفة يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً : مرحلة التقييم والتشاور السريع : اذ يتم فيها تقييم المشكلات وجمع البيانات وتحليلها وتحديد مواضع الخلل في المعلومات ل يتم في النهاية إعداد منظور بيئي للمنطقة الحضرية.

ثانياً : مرحلة وضع إستراتيجية إدارة البيئة : ويتم هنا وضع إستراتيجية تتضمن أهداف طويلة المدى وطرق تحقيق تلك الأهداف ودراسة واقع حال البنية الأساسية والخدمات وطرق التنمية الحالية والمطلوبة.

ثالثاً : مرحلة وضع خطط العمل التنفيذي : ويتم فيها وضع خطط عمل تنفيذية منفصلة لكل قطاع من القطاعات التي لها علاقة بالبيئة الحضرية مع ملاحظة عدم التضارب بين الاستراتيجيات الموضوعية وخطط القطاعات المختلفة، وستشمل خطة العمل التنفيذي إستراتيجية للقطاع تتضمن وضع برامج مؤسسية وقانونية ومالية وتقييم لبدائل المشاريع المقترحة واختيار الأنسب من بينها اعتماداً على الميزانية والقدرات المحلية للتنفيذ ومن ثم إعداد تصاميم تفصيلية لهذه المشاريع.

رابعاً : مرحلة المتابعة : بعد إعداد إستراتيجية إدارة البيئة الحضرية وخطط العمل التنفيذي يتم تحديد أولويات مشاريع للاستثمار للعمل على الحد من التدهور البيئي ووضع تدابير لتحسين نوعية البيئة الحضرية ويتم تنفيذها على مدى سنوات (١٥-٢٠) سنة وبالطبع فان كل ذلك يحتاج الى عمليات متابعة ودعم وتقييم وإيجاد اليات التغذية العكسية داخل المنظومة ككل.

ب- منهج جدول أعمال القرن الحادي والعشرين لإدارة مستدامة للبيئة الحضرية (مدخل الاجندة المحلية ٢١) : يهدف هذا المنهج الى :

أ- وضع رؤية موحدة

ب- تقويم الاوضاع المحلية القائمة

ت- مناقشة الاستراتيجيات والالتزامات

ث- وضع إطار عمل للتنفيذ المستدام للاستراتيجيات

ويمر هذا المنهج بعدة مراحل يمكن أيجازها بما يلي:

١. تكوين الشراكات : دمج السكان ، المؤسسات المشاركة ، الجهات المساهمة في تصميم وتنفيذ مخططات العمل التنفيذي .

٢. تحليل القضايا المجتمعية : تحليل قضايا التنمية بمشاركة أفراد المجتمع ودراسة مدى استجابة الاستثمارات لاحتياجات المجتمع.

٣. وضع مخططات العمل التنفيذي : وتتكون منظومة التخطيط للعمل التنفيذي من ثلاثة مكونات أساسية تشمل وضع أهداف المخططات وتحديد ما يجب انجازه خلال مدة زمنية محددة ومستقبلية وتحديد الالتزامات المتعلقة بمخططات العمل التنفيذي المالية والموارد البشرية.

١ - التنفيذ والمتابعة

٢ - التقييم والتغذية العكسية

نتائج المرحلة :

(إنشاء مجموعة متخصصة لتنسيق إدماج المعنيين ، صياغة تقرير رؤية المجتمع ، تكوين إجماع محلي حول متطلبات الاستدامة ، إنشاء منظومة قائمة على مشاركة المجتمعات المحلية لتحليل القضايا التنموية والإجماع على الأولويات ، تحديد المؤثرات المستقبلية التي تشمل اوضاعاً مستقبلية يجب الاستجابة لها او اعمالاً محددة يجب الالتزام بها ، إنشاء مؤسسة جديدة لتنسيق تنفيذ مخططات العمل التنفيذي ، تنفيذ خطط العمل التنفيذي عن طريق الشراكات ، برامج إصلاح داخلي لتدعيم برامج الشراكة ، بدء الرصد خلال مرحلة التنفيذ وتوثيق للأنشطة ، توفير نظام فعال للتقويم والتغذية العكسية يوفر معلومات عن اية تغيرات مهمة ومدى التقدم نحو تحقيق الأهداف ، تحديد الوقت الذي يجب فيه تغيير خطط العمل لمواجهة التغيرات ، اطلاع السكان بمدى التقدم في تحقيق الأهداف ، توجيه عمليات التخطيط وتخصيص الموارد ، ضمان المحاسبة لتعزيز التغذية العكسية) .

وعن طريق ما سبق فأن الباحثان ترى ضرورة الدمج بين المنهجين والاستفادة بشكل فعال من عناصر القوة الموضحة في كلاهما عن طريق التحليل المقارن بينهما والموضح في أعلاه وصولاً إلى منهج فعال للإدارة المستدامة للبيئة الحضرية (٥) .

الإدارة والتخطيط للبيئة الحضرية في مدينة بغداد: منذ خمسة عقود مضت أخذت ظاهرة تحول مدينة بغداد الى أقلية حضري بالظهور وشكلت هذه العملية الكثير من المشكلات المصاحبة مثل التوزيع غير العادل للتنمية ومشكلات التركيز الصناعي والسكاني.

ومنذ العهد العثماني فإن الآليات والقوانين الموضوعة كانت تتأثر في أفكار إدارة الدولة، فمدونة العام ١٨٦٩ (المجلة) كانت تشكل مرجع الدولة في التعامل مع البيئة الحضرية ثم جاءت عملية تشكيل البلديات والمجالس البلدية لتصبح أداة تطبيق القوانين وأنجاز الوظائف الموكلة اليها مع ملاحظة عدم تدخل البلدية بعملية الادارة للبيئة الحضرية، ثم توالى صدور القوانين مثل قانون البلديات كتعديل على المهام السابقة وأعطى اختصاصات جديدة للمجالس، وفي العهد الملكي تم إصدار جملة من القوانين التي تتعلق بإدارة الاراضي، ونتيجة للتحضر السريع الذي شهده العراق بشكل عام فقد شهدت مدينة بغداد تغيير عميق في بنيتها من حيث تغيير الاستعمالات وتواجد الاستعمالات المختلطة ضمن المناطق السكنية مما أثر في الفعاليات الوظيفية والعمرانية والاقتصادية والانشطة الاجتماعية في المدينة، وبذلك فقد بدأت البلديات تواجه مشكلات عجزت معها عن مواجهة تلبية احتياجات السكان في مختلف الخدمات وبناءً عليه فقد قامت عدة محاولات لتشكيل لجان مختلفة لوضع نظام آخر بديل أو لتعديله وبشكل يتماشى مع الاوضاع التي استجدت في مختلف الميادين ومع التقدم العلمي والحضاري ولكن هذه الجهود والمحاولات أخفقت في تحقيق أهدافها .

ثم صدر نظام الطرق والابنية الذي عمل على تصنيف الرقعة الجغرافية حسب الاستعمالات المختلفة كما صنف المناطق السكنية حسب مساحة قطعة الارض ووضع بعض المعايير التخطيطية للطرق العامة وعمليات البناء ،بعد ذلك تم إنشاء مجلس الاعمار ومعه توفرت الموارد المالية للتطوير وبدأت مرحلة أعداد المخططات الاساسية للمدن ، ثم صدر قانون إدارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ الذي ركز في اعداد المخططات الاساسية للمدن والقصبات من قبل البلديات وتصادق عليها المجالس البلدية وتشكيل هياكل تنظيمية للبلديات لتطوير العمل البلدي، ثم صدر عدد آخر من القوانين في السبعينات تضمنت توحيد أصناف الاراضي الخاصة بالدولة وتملك الاراضي الزراعية الخاصة ثم

قرارات السكن العمودي والحد من التجاوزات، ورافق ذلك تطور في انشاء التشكيلات الادارية التي لها علاقة بالعملية التخطيطية لمدين العراق.

ومن المعروف ان مدينة بغداد ليست مجرد مدينة رئيسة من مدن العراق تتمتع بثقل كبير فيه وانما يراد من وجهة النظر المستقبلية ان تكون هذه المدينة ذات ثقل اقليمي ودولي اعتماداً على ماكانت تعنيه في السابق من كونها عاصمة الدولة الاسلامية ذات موروث حضاري وعمراني وثقافي كبير ولما يراد لها في المستقبل من ان تكون مدينه مهياً لمواجهة التغيرات والتطورات الحاصلة محليا وعالميا، ولكي نتوافق مع المبدأ العام لتعريف الادارة الحضرية الذي تبناه البحث والمبادئ التخطيطية للمدن سوف نستعرض طرق الادارة لبيئة مدينة بغداد الحضرية عن طريق أستعراض التصاميم الأساسية منذ العام ١٩٧٣ الموضوعة للمدينة بوصفها المرجع الاساسي لاية عملية يراد منها تطوير المدينة وذلك لغرض التوصل الى آليات عمل يمكن تنفيذها وتطويرها لمواجهة التطورات الحاصلة في البيئة الحضرية حاضراً ومستقبلاً لتكون اداة فاعلة في عملية التنمية المستدامة للبيئة الحضرية في المدينة.

التصميم الإنمائي الشامل لمدينة بغداد عام ١٩٧٣:

تميزت مدينة بغداد بشكائها الطبيعي الذي يمتد طويلاً مع أمتداد نهر دجلة ولكن المخطط الاساسي للمدينة الذي أعد من قبل مؤسسة مونوبوريو الاستشارية سنة ١٩٥٦ أقترح شكلاً شعاعياً فيما أتجه المخطط الذي أعد من قبل الاستشاري دوكسيادس نهاية عقد الخمسينات الى الشكل المتميز بطرقه المستقيمة المتوازية المتقاطعة وأهمل فكرة المخطط الشعاعي، وقد وفق مخطط بولسيرفس فيما بعد بين الاتجاهات المذكورة وذلك بجعله شكلاً بعيداً عن الشكل المتعامد أو الشعاعي أو الشريطي والتي قد تؤثر في التطور الحضري للمدينة أو عرقلة المرور بأحداث ازدحام لوسائل النقل، وأبتعد كذلك عن الشكل ذو النواة الواحدة وأقترح تحولاً تدريجياً نحو التكتل الحضري المميز بعدة نويات ذات المراكز المتعددة وهي فكرة تتلائم وطبيعة المجتمع العراقي الميال الى وجود الخدمات قريبة من مناطق سكنه، وبما أن ألنواءات مجرى نهر دجلة أضفت على مدينة بغداد طابعاً خاصاً فقد اعتبر المخطط نهر دجلة الشريان الرئيس لنمو وتطور المدينة وان الاراضي التي تقع على أمتداده وبعرض (٢-٣) كم

مشكلة مايعرف (بحزام دجلة) تمثل المحور الرئيس لمنهج استعمالات الاراضي المختلفة لذلك خططت على جانبيه غالبية الاجزاء الوظيفية للمخطط .

نتج عن عملية تعدد الافكار التصميمية مشكلة أدت الى تفكك النسيج العمراني للمدينة وتخطط في المعالجات التخطيطية للبيئة الحضرية وأذا ماتم أضافة المشكلات الاخرى المصاحبة للهجرة السكانية المتزايدة من الريف الى المدينة وتعرض شبكات الخدمات الفوقية والتحتية الى الضغوطات المتزايدة وتدهور البيئة الحضرية بسبب نشوء مناطق المتجاوزين وتزايد الحاجة الى توفير الوحدات السكنية سيكون كل ذلك مدعاة الى الحاجة الى طريقة لكيفية إدارة هذه المشكلات والتوصل الى حلول تحد من تدهور البيئة الحضرية لمدينة بغداد (٦) .

وصف المشكلات التخطيطية القائمة :

بسبب الإرباك الحاصل في الهيكل الحضري العمراني للمدينة نتج العديد من المشكلات ذات الصبغة التخطيطية والتي بحاجة الى أيجاد حلول لها ويمكن أجمالها بما يلي :

- أ- وجود توسع عمراني غير مخطط للمناطق المحيطة ببغداد
- ب- وجود مناطق صناعية تحيط بالمدينة مسببة التلوث
- ت- عدم وجود أهتمام بتخطيط الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة
- ث- وجود مشكلات في شبكة الطرق السريعة مع سوء تخطيط لوسائل النقل والمواصلات
- ج- وجود مشكلات في القوانين النافذة التي لها علاقة بتخطيط المدن
- ح- للمدينة تأثيرات إقليمية متبادلة تؤثر في المدن المحيطة مما يعني ضرورة دراسة واقع حال تلك المناطق.

الأهداف :

حاول المخطط الاساس لعام ١٩٧٣ التعامل مع المشكلات التخطيطية في مدينة بغداد ، وتلخصت تلك الاهداف بالامور الاتية:

- أ-تنظيم التوسع العمراني غير المدروس للمناطق المحيطة بالمدينة حالياً ومستقبلاً ودراسة كيفية توفير الخدمات الاساسية بانواعها

- ب- وضع مخططات وتصاميم لتطوير المناطق الصناعية القريبة من بغداد لتوفر الامكانيات لتحقيق ذلك بالتوافق مع نمو المدينة وحمايتها من التلوث البيئي.
- ت- الاهتمام بالامكانيات الزراعية المتوفرة في المناطق المحيطة بالمدينة من اجل تطوير الزراعة وتوفير الحاجات الزراعية للسكان فضلاً عن عمليات تخطيط (الحزام الأخضر).
- ث- تخطيط وتشبيد شبكات طرق وسكك حديد ونقل نهري وربط شبكة الطرق السريعة بالطرق الخارجية لربط العاصمة بمختلف أنحاء القطر (٧) .
- ج- تأمين أرواء الاراضي المخصصة للزراعة وانشاء مناطق الترفيه ومكافحة الفيضان.
- ح- وضع انظمة لمعالجة الفضلات وخصوصاً الفضلات الصناعية

التنفيذ :

لغرض السيطرة على النمو والاعمار فان تخطيط الاراضي المحيطة ببغداد يعد أمراً لازماً بل هو في الحقيقة احد متطلبات النمو الصحيح المخطط للمدينة نفسها. إذ اقترح المخطط الاساس وضع انظمة لتنظيم وافراز الارض الحضرية فضلاً عن مخطط استعمالات الارض حسب انواع الاستعمالات المختلفة حفاظاً على الصحة العامة وسلامة المواطنين وتشجيعاً لتطور بغداد ونموها على أساس منظم لتنظيم كثافة السكن واستعمالات الارض عن طريق تقسيم مدينة بغداد الى عدد من مناطق الاستعمال كالمناطق السكنية والتجارية والصناعية ومناطق للتسليه والراحة وغيرها وكل منطقة من هذه المناطق لها انظمة خاصة بها أذ لايمكن وضع نظام لمختلف الاستعمالات في مختلف انحاء المدينة لان لكل منطقة استعمال ومشكلات معينة يقتضي وضع المعالجة التي تتناسب مع خصائصها ووظائفها .

كما أقترح المخطط كوسيلة للمراقبة والسيطرة القيام بتخصيص مساحات احتياطية لتساعد في مجابهة التطورات المستقبلية الحاصلة في المدينة، كما اوصت الملاحق الفنية للمخطط بأهمية وجود إدارة متكاملة للاراضي ألا ان الاجهزة التنفيذية أهملت هذا الجانب.

السليبيات :

ويمكن تلخيصها بما يأتي:

أ- بما ان المخطط الاساس كان يتضمن الخطوط الرئيسية والمبادئ العامة للأعمار فقد كان يصلح من الوجهة القانونية ان يكون دليلاً مرشداً ويمثابة الاطار العام الشامل للالوجه المختلفة للتنمية الا انه لا يصلح لان يكون محلاً للتطبيق على الارض او معاملة الارض بمقتضاه وانما هناك تصاميم اخرى تخرج من مضمونه العام وتكون عادة بمقياس اكثر وضوحاً هي التي يجوز للمخطط والمنفذ بان يتعامل بها مع الارض تعاملأ مباشراً عن طريق تطبيقها موقعياً ، وهو الخلل الذي وقعت فيه الاجهزة التنفيذية في مدينة بغداد الامر الذي تسبب مع مرور الوقت في فشل المخطط بالوصول الى اهدافه.

ب- كان ينبغي على القائمين على تنفيذ المخطط ان يضعوا في الاعتبار ان القواعد القانونية الموضوعية ينبغي ان تتضمن تفاصيل تنظيمية ومقاييس جديدة (مثل انظمة تنطيق الارض، انظمة وقواعد خاصة بالبناء، انظمة افراز الارض،...الخ) عند وضع قانون التصميم الاساسي بحيث تتلائم مع الوضع الذي تم فيه اعداد ذلك القانون (٨).

النتائج :

من نتائج هذا المخطط ان:

أ- تم تخويل امانة بغداد (العاصمة) صلاحية اتخاذ القرارات فيما يتعلق باختيار الموقع وتطوير فعاليات الاعمال الرئيسية ضمن حدود المدينة والمنطقة المحيطة بها (ضمن ٢٥ كم) وفي منطقة اقليم بغداد لتأمين تنسيق تام في تخطيط وأعمار بيئة هذه المناطق وربطها ببغداد او بالعكس.

ب- أنشاء هيئة لتخطيط المدن تابعة لامانة بغداد وأنشاء مكاتب للتخطيط القطاعي بتصاميم تفصيلية تعمل على اعادة النظر بالمخطط الاساس بصورة دورية واعداد التعديلات عليه وتقديم الاستشارات والتوصيات اللازمة.

ت- أذخا انظمة تخطيطية خاصة بعمليات السيطرة على مناطق الاعمار بموجب المخطط الاساس ومنع اي اعمار يتعارض مع متطلبات المخطط او لايتفق مع الاحكام القانونية الموضوعة واصدار اوامر الهدم والبناء وتحديد الاولويات للاستثمارات والمشاريع وفقاً للمبادئ الموضوعة في المخطط او في التصاميم التفصيلية .

ث- اما بخصوص الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فقد أشار المخطط الانمائي الشامل لعام ١٩٧٣ الى ان زيادة الدخل القومي العام ستؤدي الى تبدل وزحف عمودي مهم في توزيع السكان حسب الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية والذي سيؤدي بدوره الى تزايد الطلب على الفعاليات والخدمات المختلفة . وعليه فان اي مقترحات مستقبلية ينبغي ان تأخذ بنظر الاعتبار التبدلات التي سوف تحصل على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

ج- ان دور الجهات التنفيذية ممثلة بامانة بغداد في مجال ادارة البيئة الحضرية سوف ينحصر بما يلي:

- ١- تنسيق تطور المدينة بموجب الخطوط الرئيسية للمخطط الانمائي الشامل
- ٢- تحضير الخطوط الرئيسية لكافة المشاريع والاستثمارات الجديدة وافراز الاراضي
- ٣- التجديد المستمر للمخطط الانمائي الشامل
- ٤- جمع وتوثيق كافة المواضيع والمعلومات الخاصة بالمدينة
- ٥- تحضير المقترحات التفصيلية وفقاً لحاجة الجهة المنفذة
- ٦- التعاون الوثيق بين كافة الاقسام الفنية داخل الامانة وبينها وبين الدوائر والمؤسسات الاخرى .

ح- ولنجاح عملية الادارة ومن ثم التنفيذ لابد من توفير مستلزمات انجاح الخطط الموضوعة مثل تنظيم عمليات التمويل ومصادره والحاجة الى تدابير ادارية وتنظيمية خاصة وتدابير عامة.

٢. مشروع التخطيط الإنمائي المتكامل :

لقد واجه المخطط الإنمائي الشامل لمدينة بغداد في العام ١٩٧٣ مشكلة كبيرة تمثلت بان مقترحاته لم تطبق على الارض وقد ولد ذلك مشكلات تخطيطية جديدة تمثلت بتآكل الرصيد الحضري من الاراضي التي خصصت للاستعمالات الحضرية المحيطة بالمدينة فكثرت التجاوزات على الاراضي العائدة للدولة وعليه فقد تقرر ومن باب عملية التطوير والمتابعة والمراقبة والسيطرة بان يتم القيام بمشروع التخطيط الإنمائي لمدينة بغداد والذي أوكلت مهمة اعداده من قبل امانة بغداد الى مجموعة الشركات اليابانية (JCCf) وذلك في العام ١٩٨٢ لغرض السيطرة على توجيه نمو المدينة حتى العام ٢٠١٥ . (٩)

الأهداف

لقد تم وضع مجموعة من الأهداف لهذا المشروع تمثلت بما يلي :

- أ- في البداية أبطاء نمو سكان المدينة وفي مرحلة لاحقة أيقاف نمو سكان المدينة
- ب- أحتواء نمو بغداد الفضائي (احتواء توسع المدينة) .
- ت- بناء هيكل حضري جديد وفاعل
- ث- تعزيز مشهد المدينة
- ج- عقلنة عناصر أنماط تنمية الاراضي غير المنظمة
- ح- الحفاظ على موروث بغداد الطبيعي والثقافي .

التنفيذ :

في هذا المخطط تم اتباع سياسة حضرية اخذت بنظر الاعتبار البعدين القومي والإقليمي وكذلك الخطوط الرئيسة لسياسة الارض الحضرية للمدينة اذ قسمت هذه السياسة الى ثلاثة اقسام هي:

أ- الاول: يستهدف تعزيز وظيفة بغداد كعاصمة وكمدينة عربية مهمة مع القيام بكبح الفعاليات التي لاتسهم في تحقيق الاهداف المرجوة وكانت هذه الوظائف تتطلب القيام بتعزيز الانشطة الادارية العالية المستوى (المصارف، المؤسسات المالية، الاتصالات، التقنية والدراسة العلمي، الترفيه والنشاطات الثقافية).

ب- الثاني: يركز في معالجة توزيع السكان والعمل داخل وخارج المدينة والعمل على ترحيل وإعادة توطين الصناعات وبعض المؤسسات والمنشآت الحكومية خارج بغداد والاستفادة من الاراضي التي كانت تشغلها في تعزيز كفاءة الاداء الحضري للمدينة كذلك فان تعزيز البيئة في بغداد الكبرى ستؤهلها لاستقبال هذه الفعاليات على وفق أسس استراتجية المخطط الهيكلي لمنطقة بغداد الكبرى.

ت- الثالث: يركز في سياسة الاحتواء الفضائي لتوسع مدينة بغداد الجغرافي عن طريق اقامة حافات او مناطق ذات استعمالات حضرية واطئة الكثافة.

السلبات :

لقد واجهت عملية ادارة البيئة الحضرية للمدينة العديد من المصاعب خاصة خلال عمليات التنفيذ تمثلت بما يلي :

أ- المشكلات التي رافقت برنامج ترحيل فرص العمل الصناعية المرتبطة بوظائف التنفيذ الحكومي من بغداد الى مراكز النمو في منطقة بغداد الكبرى.

ب- على الرغم من ان المخطط وفر فرصة للاستفادة من الاراضي المهيئة والجاهزة للاستخدام الحضري عن طريق رفع الكثافات للنسيج القائم والتوسع باتجاه منطقة حافات المدينة التي تم تطويرها للاستخدامات الحضرية من قبل القطاع التعاوني (بعد ان كان التطوير مقتصرًا في السابق على القطاع الخاص في العقود الاربعة التي تلت تأسيس الدولة العراقية فيما دخل القطاع العام خلال الستينات والسبعينات)، الا ان تعدد الجهات المطورة خلال تلك المدة فضلاً عن عدم وجود تنظيم مسبق لعملية الافراز ادى ذلك الى تشتت الهيكل الحضري للمدينة وتباعدها أجزاءها على حساب الرصيد المستقبلي من الاراضي المهيئة للاستخدام الحضري (١٠)

النتائج :

من اجل تفادي المشكلات التي صاحبت عمليات التنفيذ كان لابد ان تقوم الجهة المنفذة بأعتماد آليات تعمل على تجاوز التأثيرات السلبية لشكل التوسع العمراني من اجل الوصول بالمخطط الى مرحلة النجاح والحصول على النتائج الايجابية التي تلخصت بما يلي:

أ- تعزيز النسيج الحضري للمدينة الخارجية عن طريق الاستفادة القصوى من الاراضي الحضرية ضمن الهيكل العمراني الحالي عن طريق الاختيار الانتقائي للاراضي الشاغرة وتطوير آليات لربط الاحياء الجديدة والقديمة.

ب- أعتما د سياسة ادارة الارض التي تعمل على تحسين معدل الاستفادة من الاراضي المهيئة للاستعمالات الحضرية والتقليل من الهدر في الاراضي الزراعية خصوصاً تلك التي يراد فيها التوسع وتقع بعد منطقة الهيكل العمراني (المظروف الحضري).

ت- تبني المخطط لمفهوم جديد يعد أبتكاراً على مستوى المشاريع التخطيطية في المدينة العراقية وهو مفهوم الحافات الحضرية كبديل عن منطقة الحزام الاخضر لغرض استخدامه كوسيلة من وسائل السيطرة على نمو المدينة واستخدامه كأداة فعالة في يد ادارة البيئة الحضرية فقد كان الغرض الاساس لهذه الحافات هو الحد من الانتشار الحضري وعدم امتداد المدينة في منطقة الاقليم الحضري، فضلاً عن تبني المخطط مفهوم آخر يتجسد عن طريق مفهوم الحافات وهو مفهوم الاحتواء الذي مثل خطة الغرض منها معالجة ظاهرة التوسع الحضري الاقفي المستمر للمدينة.

عن طريق الاستعراض السابق نستطيع ان نستنتج الامور الاتية:

١- ان عملية ادارة وتخطيط البيئة الحضرية في مدينة بغداد يستند الى مايقدمه المخطط الاساس وذلك اعتماداً على عملية التخطيط التقليدي.

٢- هناك قصور واضح في عملية التشريع القانوني وهناك حاجة ماسة الى قوانين تدعم عملية التخطيط وادارة البيئة الحضرية تتحدد عن طريقها المسؤوليات بشكل واضح تمنع التداخل بين الجهات المسؤولة عن عملية ادارة البيئة في المدينة.

٣- يركز المخطط الاساس على الجوانب الفنية والعمرانية بسبب المشكلات التي صاحبت المخططات المتتابعة والتي أدت الى تفكك النسيج العمراني الا ان البحث يؤكد بان البيئة الحضرية وادارتها ماهي الامنظومة متكاملة ذات ابعاد متعددة فلا ينبغي الاهتمام بجانب واحد وعدم التركيز في الجوانب الاخرى.

٤- ان مدينة بغداد تشهد توسعاً غير مخطط ممتدة على المناطق المحيطة مما يعني الحاجة الى وجود ادارات تعمل على المحافظة على الاراضي وخصوصاً الزراعية وعدم التجاوز عليها .

٥- هناك تدهور واضح في البيئة الحضرية في المناطق التاريخية ومركز المدينة مما يعني وجود حاجة لادارة وتخطيط حضري جيد تعمل على الحفاظ على مثل هذه المواقع.

٦- أهتم المخطط الاساس بعمليات تنظيم التوسع العمراني غير المدروس للمناطق الصناعية المحيطة بالمدينة ووضع تصاميم لمناطق صناعية قريبة من بغداد ودراسة مدى الحاجة السكنية، الا ان المهم هو تحسين ما موجود ايضاً لانها جزء من الحالة الواقعية للمدينة وتحتاج الى خدمات مختلفة لها.

٧- الحاجة الى وسائل للسيطرة والمتابعة في حين استخدم المخطط وسيلة حجز مساحات احتياطية لمواجهة التغيرات واستخدام وسيلة استعمالات الارض لتحديد المشكلة.

٨- عدم وضوح دور المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ومشاركة افراد المجتمع في صياغة السياسات التي تعمل على تطوير وتحسين البنية الاساسية كما ان قدرة المؤسسات تتميز بالضعف بسبب عدم وجود الدعم القانوني الحاسم لها.

وعليه فانه يمكن القول ان تجربة مدينة بغداد في مجال ادارة البيئة الحضرية مازالت بعيدة كل البعد عن ما وصلت اليه عملية ادارة البيئة الحضرية في العالم المتقدم.

ان عملية الإدارة لبيئة مدينة بغداد تؤكد على ادارة الارض الحضرية والتي تشكل جزء من ادارة البيئة الحضرية والاثنان معاً جزء من الادارة الحضرية للمدينة وهذا يقودنا للقول ان المدينة بحاجة الى أنشاء منظومة تؤكد على تأثير الادارة في تحسين نوعية البيئة الحضرية للمدينة وليس ادارة الارض فقط مع استخدام اساليب جديدة في التخطيط محاولين تجاوز الاسلوب التقليدي القديم .

الآليات المقترحة في تنفيذ التنمية المستدامة للبيئة الحضرية لمدينة بغداد

ولغرض تنفيذ تنمية مستدامة في البيئة الحضرية للمدينة وفقاً لرؤية vision مستقبلية لآبد من الاهتمام بالعوامل الآتية :

١- استعمالات الارض:

لآبد من ايجاد موازنة مكانية لاستعمالات الارض المختلفة وبما يتلائم مع احتياجات المدينة وكذلك ايجاد العلاقات الصحيحة بين هذه الاستعمالات ومواقعها المكانية والعمل على ايجاد اطار من الترابط فيما بينها بطرق مواصلات كفوءة، وبشكل عام فان عملية تنفيذ التنمية المستدامة للبيئة الحضرية لمدينة مثل مدينة بغداد لآبد لها من توفر امكانات كبيرة لذلك لآبد من توفير المساحة الكافية للقطاع الخاص بممارسة دوره في احداث نهضة تنمية في المدينة، ان الآليات التنفيذية المطلوب القيام بها تعتمد على تهيئة فعاليات تجارية ومصرفية وطبية وإسكان وانشطة تكنولوجيا المعلومات والمراكز الثقافية وعلى الرغم من وجود مناطق تاريخية في مناطق بغداد الا ان تصميم وتنمية المنطقة المركزية في المدينة يجب ان يستخدم ما يعرف بتوفير الحق في الفضاء (Air - Right) واعتماد سهولة الوصول بدون استخدام السيارة بين المركز والواجهة النهرية ومما لاشك فيه فان عملية التنمية والتطوير بحاجة الى مساحات لانجاز ما مطلوب من تطوير اعتماداً على الحجم السكاني الحالي والمستقبلي وعلى الكثافات السكانية .

وبالطبع فان توفر مساحات التنمية والتطوير لا يعني القيام بزيادة الكتلة المبنية بشكل عشوائي وإنما تكون تلك المشاريع مدروسة وتتناسب مع اتجاهات التنمية المستدامة المطلوبة. وهذا يعني انه ينبغي العمل بما يلي:

١. إعادة رسم خارطة مدينة بغداد من شكلها الحالي الذي يتميز بانه يأخذ الشكل المستطيل او الشريطي الى الشكل الدائري والتحسب لما سيكون عليه الطلب على المناطق التي سيتميز سكانها بانهم اصحاب رؤوس اموال كبيرة وهذا له علاقة بالحراك الطبقي بفعل العوامل التي مر بها البلد من حروب ومحاولات ابعادها عن المناطق الفقيرة والشعبية وهذا يمكن ان يتم عن طريق بناء احياء حديثة في

شمال المدينة وهنا يمكن التركيز في المناطق التي تقع في شمال غرب بغداد مثل الراشدية، والتاجي، والعامرية مع توفير شبكات متطورة من مختلف الخدمات فيها وكذلك عن طريق نقل المناطق الصناعية الى جنوب المدينة والتي يجب احاطتها بمناطق خضراء لحماية البيئة من التلوث وعليه يمكن الاهتمام بالجوانب الاتية من استعمالات الارض:

أ- زيادة نسبة استعمالات الوظيفة التجارية للارض ومعاييرها المعتمدة في عموم بغداد وزيادتها في جانبي الكرخ والرصافة وخصوصاً جانب الكرخ .

ب- استحداث منطقة مركزية تجارية رئيسة في الكرخ والحفاظ على بقاء الاستعمال التجاري منتشراً على جانبي النهر مع احداث تطوير معماري بيئي للمواقع الموجودة والاستفادة من عملية التصميم نفسها في المواقع التجارية المركزية والثانوية بحيث نخلق مساحات وفضاءات اضافية تساعد على مواجهة شحة الارض وتوفير الراحة مع القيام بدراسة مناطق تمتد باتجاه محاور الطرق الرابطة للمدن المحيطة ببغداد كأحد البدائل لهذه العملية .

وهنا يمكن دراسة امكانية القيام بتنمية جزء رئيس من المدينة وهو ما يتعلق بمنطقة ساحة التحرير التي تعد الجزء الاول من خطة لتنمية المدينة تتألف من خمسة عناصر تمتد على المنطقة المحصورة بين ساحة التحرير ونهر دجلة فالعنصر الاول هو ساحة التحرير اذ يقترح تطوير الساحة لترتفع على ثمانية طوابق لتشكل منطقة ثقافية وفنية كمركز ثقافي ومسرح للفنون، اما العنصر الاخر فهو تنفيذ مجمع ترتبط به ثلاث عناصر من الخمس مشكلة رؤوس لمثلث يكون فيه الرأس الاول هو مجمع للمكاتب في حين يكون الرأسان الآخران عبارة عن فندق بارتفاع ٤٢ طابق ان هذه الاضافة الجديدة الى افق مدينة بغداد يعتبر رمز جديد للمدينة العصرية الحديثة والراس الثالث هو لتوفير خدمات الوقوف ومحلات بيع المفرد والحدائق وبالطبع فان هذا المركز التجاري سيصبح رمزا مهماً للبلد والمدينة ولن يكون مكانا للتجمع والترفيه وادارة الاعمال فقط بل سيكون مجمع لالتقاء اصحاب العمل والشركات من مختلف الاختصاصات مع امكانية توفير العديد من فرص العمل .

ت- التأكيد على الاستعمال السكني وضرورة تحسينه خصوصاً في المناطق المركزية المتهرئة والمناطق المشيدة تجاوزاً في الاطراف على ان يكون التطوير على شكل انشاء مجمعات سكنية .

ث- التأكيد على الاستعمالات القريبة من النهر والعناية بالواجهة النهرية واستثمارها كفضاءات ترويحية وسياحية هادئة اذ يقترح اقامة حزام طولي يمتد مع نهر دجلة من شمال الكاظمية وحتى نهر ديالى جنوباً ويشمل مركز مدينة بغداد مع عدة مراكز ثانوية في الكاظمية، الاعظمية، الوزيرية، الكرادة، العلوية، السعدون، الزعفرانية، معسكر الرشيد مع منطقة البساتين في شمال وجنوب بغداد. اما المنطقة المحيطة بالمدينة والتي هي اصلاً ذات طابع زراعي فلا بد من المحافظة على هويتها كما هي من اجل الاستفادة منها في خلق حزام اخضر زراعي محيط بالمدينة ككل.

ج- تطوير مناطق ترفيهية وسياحية مثل تطوير شارعي (ابي نؤاس وكورنيش الاعظمية) وربطهما مع كورنيش ثالث يمر بالمنطقة المركزية بواسطة طريق مشاة وتحديد الاستعمالات القريبة منها لتكون مخصصة للترفيه، وثقافية، وفنية، وسياحية، فضلاً عن ذلك يقترح اقامة كورنيش في منطقة الكرخ ابتداءً من مركز الكرخ القديم ممتداً الى منطقة الكريما. كما لابد من الاشارة الى الدراسة القائمة حالياً لتطوير شارع الرشيد والتي هي في مراحلها الاولى .

ح- الاستفادة من مقترحات انشاء مدن جديدة بحجوم سكانية مختلفة وتنفيذها مثل المدن الجديدة قرب (الصويرة، والزبيدية، والثرثار الجديدة) ومدن صغيرة تابعة لمستقرات مثل (الراشدية والمحمودية، وخان بني سعد، وناحية الجسر) والاسراع في تنفيذها لتستوعب الزيادة السكانية مع الاخذ بالاعتبار ربطها بوسائل نقل جيدة مع مدينة بغداد.

٢. النقل والمواصلات: من المعروف ان هناك دراسات عدة تمت لمدينة بغداد عن النقل والمرور

مثل :

أ- دراسة النقل السريع (المترو)

ب- الدراسة الشاملة للمرور (سكوت ولسن)

ت- تقرير اللجنة الخاصة بتقييم اقتراحات دراسة سكوت ولسن

لقد اهتم كل منها بنمط معين من الدراسات ولكن بشكل عام فانه لابد من دراسة مختلف انماط شبكات النقل والتركيز في حل المشكلات المرورية التي تعانيها المدينة خصوصاً في المركز اذ يعاني شحة مواقف السيارات فضلاً عن ان ما موجود منها فعلاً فهو غير نظامي وعليه فانه لابد من التأكيد على الإستراتيجية المعتمدة على النقل العام والجماعي خصوصاً شبكة النقل بالقطارات النفقية او المترو وربطه بشبكات النقل الاخرى (الباصات، والسكك الحديدية، والنقل الخارجي) بحيث تهدف جميعها لحل الاختناقات المرورية القائمة وتقليل زمن الرحلة وزيادة عامل الامان ورفع مستوى عامل الراحة عند النقل، وعليه فلا بد من تحديث الدراسات السابقة عن مواقف السيارات في المنطقة القديمة من المدينة وحافاتها على ضوء دراسة اعداد السيارات والمستجدات في مراكز النقل العام المستحدثة كما لابد من دراسة حركة السابلة في المنطقة المركزية والمراكز الثانوية وخصوصاً المناطق القديمة وانعاش بعض سبل المشاة وتفعيلها مع القيام بتأثيث الشوارع وتوفير مناطق الاستراحة التي تتناغم مع الاجواء الحارة لبيئة المدينة واستخدام الانواع المناسبة من الاشجار والظليات التي تعمل على تلطيف الاجواء والراحة للسابلة، وعلى الرغم من اهمية كل ما سبق ذكره الا ان التغير الاهم في احداث تنمية مستدامة في البيئة الحضرية لمدينة بغداد هو انه بات من الضروري التفكير في مركز مدينة بغداد التقليدي والمتمثل بالمنطقة المحصورة باسوار بغداد القديمة بين (الباب الشرقي وباب المعظم) جنوب شمال وطريق المرور السريع (محمد القاسم) شرقاً ونهر دجلة غرباً بالنسبة للرصافة وبمساحة اقل من ناحية الكرخ، ليس بانه مركزاً تغلب عليه الاستعمالات التجارية والمختلطة ومركزاً للمشكلات البيئية والازدحام وإنما ان يتم التفكير به على انه منطقة ينبغي ان تحتوي على هذا المزيج من الاستعمالات

على ان يتم تطويرها وتنظيمها وتوسيعها والسيطرة عليها بأشكال تتناسب مع الفهم الجديد للتنمية المستدامة اذ يمكن تطوير المحاور التقليدية المارة بهذا المركز وخصوصاً خطوط الطرق الرئيسية. ان مثل هذا التطوير يجب ان يتم بنقلات تطويرية كبيرة لتطوير بلوكات عمرانية واسعة وتطوير المنطقة التجارية في مركز المدينة ومحاور الحركة الرئيسية اذ يفترض ان تبقى مدينة بغداد قطباً رئيسياً لتجارة الجملة في العراق وبذا فيعتقد ان سياسة التجديد والتنمية مستمرة كجزء من تطور المدينة ومركزها.

وهنا نرى ان من الضروري التركيز في اعتماد مركز علاوي الحلة كحلقة رئيسية لشبكة القطارات الكهربائية السريعة التي ستكون من اهم ملامح بغداد الحديثة وان هذه القطارات ستمر تحت نهر دجلة وبامتداد تحت الارض لتتفرع الى كل المناطق داخل بغداد وبالطبع فان استخدام هذه الشبكة سوف يؤدي الى تقليل لأعداد السيارات المستخدمة داخل المدينة وتوفير عمليات نقل سريعة واقتصادية بين المراكز الحيوية والسكنية .

٣. **الاستعمالات غير الملائمة والمتجاوزين:** يكتظ مركز مدينة بغداد باستعمالات لا تتسجم مع اهمية وقيمة الارض وتسيء الى البيئة الحضرية والمشهد الحضري لها عموماً ومن الامثلة على هذه الاستعمالات (خزن اسواق الجملة المتمركزة في مناطق قديمة من المدينة، والورش الخاصة بالتصليح، والصناعات غير الضروري تواجدها في المنطقة القديمة (كتصليح السيارات، وورش الصيانة)، والمعسكرات ، والمعامل القديمة، والاستعمالات الملوثة (بعض الصناعات غير الصحية) وضرورة ترحيلها تدريجياً الى مناطق جديدة وبعيدة نسبياً عن المناطق السكنية والسيطرة عليها او ايجاد حلول مختلفة لها كعزلها باحزمة خضراء اذ ان من الضروري الحسم في مثل هذه الاستعمالات غير الملائمة مع ضرورة وضع آلية واضحة لبرمجة الترحيل زمنياً فضلاً عن اساليب وآلية التعويض فمثلاً يتم ابعاد تجارة الجملة من مركز المدينة (الجزء التخزيني) مثل منطقتي الشورجة والسنك، وكذلك الحال للمواقع التي تحتجز مساحات شاسعة ومهمة في مركز المدينة ذي القيمة العالية للارض مثل (محطة الاذاعة في الكرخ ومخازن السكك الحديدية في الشالجية). اما بخصوص التجاوزات فقد نشأت مشكلات عدة في ضواحي المدينة والاطراف البعيدة عن المركز (كحي طارق وغيره)، وهذه المشكلات تمثلت

في نشوء مجمعات غير مسيطر عليها قانونياً وشيدت اكثرها تجاوزاً على اراضي لا تعود الى ساكنيها
اضافة لتردي الحالة العمرانية والمعاشية والاجتماعية لهذه المناطق .

٤. **المشهد الحضري:** تستحق مدينة بغداد كعاصمة التأكيد على هويتها عن طريق المشهد الحضري
وفق المنظور المستقبلي الآتي:

أ- اعطاء الهوية الواضحة لمدينة بغداد ورموزها الأساسية مثل (مجمع جامعة بغداد، الجامعة
المستنصرية، نصب الجندي المجهول، المناطق الاثرية، الشواهد الاثرية والدينية مثل المدرسة
المستنصرية، القصر العباسي، خان مرجان، النسيج الحضري القديم في الكاظمية والاعظمية ومركز
بغداد، شارع ابي نؤاس، كورنيش الاعظمية، الواجهة النهرية اضافة لجسور بغداد البالغة ١٣ جسراً)،
والحفاظ على الكم الهائل من الابنية الدينية والجوامع والمراقد وغيرها، والتأكيد على تأخي الاديان في
المدينة (المراقد المقدسة في الكاظمية، الاعظمية، باب الشيخ، عقود انصاري والجوامع مثل جامع
الخلفاء، جامع مرجان، جامع الحيدر خانة، مع مجموعة الكنائس الواقعة في عقود النصارى).

ب- اعطاء نهر دجلة اهمية كبيرة في المشهد الحضري للمدينة وعده كأحد الرموز الطبيعية المؤثرة في
شكل المدينة العام وهيمنتته الكبيرة على المناخ والبيئة العامة للمدينة وجعله جزءاً من العوامل
المحسنة للبيئة مع البساتين والمناطق المحيطة به لخلق شبكة من المناطق الجاذبة ببنياً والمحسنة
للمنظر الحضري والمناخي للمدينة وكتلتها، وكتاج ثانوي لاستغلال النهر يمكن دراسة النقل النهري
كوسيلة ترفيهية فضلاً عن وظيفتها في مجال النقل كأحد البدائل وكوسيلة نقل اضافية.

٥. **الأبنية الخدمية العامة وشبكات البنى التحتية:** ان توفير الخدمات بكافة اشكالها يمكن ان تشكل
اهمية قصوى في حياة السكان لذا فان تأمينها بالمستويات والمعايير المقبولة دولياً تمثل احد
الاولويات المستقبلية خصوصاً مع ما عاناه السكان من شحة وتدني في المستوى خلال السنوات
الماضية وبالذات خدمات البنى التحتية (الماء، الكهرباء، المجاري، الهاتف،... الخ) فمثلاً يعاني
قطاع المياه الصالحة للشرب من ان نحو (٤٠%) من شبكات التوزيع في المدينة بحاجة ماسة
الى اعادة تأهيل وبشكل عام فان (٢٥%) من سكان مدينة بغداد بحدود ١.٥ مليون نسمة مازالوا
غير موصولين بشبكة المياه ، اما بالنسبة لمحطات معالجة المياه فهي الاخرى قديمة وغير قادرة

على تلبية الطلب على مياه الشرب (امانة بغداد، ٢٠٠٨، ٤٩) اما ما يخص مياه الصرف الصحي فوجود ثلاث محطات لمعالجة هذه المياه في مدينة بغداد (الرستمية الشمالية، الرستمية الجنوبية، الكرخ) يعد غير كافي اذ تبلغ قدرة هذه المحطات اقل من (٣٠%) من قدرة معالجة المياه البالغة نحو (٢,٥) مليون لتر/يوم وذلك للافتقار الى القدرة على المعالجة وبسبب الاشتغال غير الصحيح لشبكة المجاري القائمة ، وبالنسبة للنفايات الصلبة فعلى اساس معدل انتاج قدره (١,٧) كغم/الفرد يومياً داخل مدينة بغداد فان الانتاج واعتماداً على عدد السكان سيبلغ بحدود (٢٠٢,٥٢٤) كغم أسبوعياً وهذا سيعطي مؤشراً على عدم كفاية الوسائل المتبعة في المدينة بهذا المجال علاوة على مشكلة مواقع الطمر الصحي وسبل اصلاحها وقدرتها على التعامل مع هكذا كميات تصل الى (١٠,٤) مليون كغم/سنوياً ، فضلاً عن مايتعلق بمجالات الجمع والفرز والتحويل والطمر الصحي للنفايات مع التركيز في استخدام الطريقة الملائمة في الطمر واعطاء الاهمية الكبيرة لتخصيص وتصميم مناطق الطمر الصحي ومراعاة المواصفات العالمية عند تحديد وتشغيل وانهاء استخدام هذه المواقع وتحديد الاستعمال المناسب لها بعد انتهاء استخدامها، فضلاً عن الابنية الخدمية العامة الاخرى وعلى مستوى المدينة اذ يجب ان تبقى مدينة بغداد المركز الرئيس وعاصمة القطر المؤثرة في تقديم الخدمات المتخصصة وعالية المستوى وأحد المدن المستقطبة وتأمين الكادر الفني المؤهل وعالي الكفاءة في الخدمات (الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والترفيهية والسياحية).

٦. الأنشطة الاقتصادية والسكان : بلغ عدد سكان مدينة بغداد (٢,٧) مليون نسمة حسب تعداد عام ١٩٧٧ وارتفع الى (٣,٨) مليون نسمة في العام ١٩٨٧ بمعدل نمو قدره (٣,٠٢%) كما بلغ سكان المدينة في العام ١٩٩٧ بحدود (٤,٤) مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي للمدة (١٩٨٧-١٩٩٧) بحدود (١,٣٦%) ويرجع سبب انخفاض معدل النمو لهذه الفترة الى التوجه المركزي لتحجيم العاصمة بغداد. وقد بلغ مجموع القوى العاملة في بغداد (٣,٠٨) مليون نسمة حسب الجهاز المركزي للاحصاء بموجب احصاء في العام ١٩٨٧ وهذا يعادل بحدود (٨٠%) من سكانها، فيما بلغ عدد العاملين منهم (١,٠٣) مليون نسمة اي بنسبة (٢٦,٩%) من مجموع

سكان بغداد، كما بلغت القوة البشرية في العام ١٩٩٧ بحدود (٣,٦٥) مليون نسمة منهم (٠,٩٨) مليون نسمة كعاملين ويمثلون نسبة (٢٢,٤%) من مجموع سكان بغداد إذ أشرت نسبة البطالة ارتفاعاً بين هاتين السنتين من (١,٣%-٤,١%) لعام ١٩٩٧ وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة الحصار. لذلك ستركز الاهداف في مجال التنمية المستدامة بان يكون العمل على تحقيق هدف تقليل نسب البطالة والوصول بها الى المستويات الطموحة بحيث تقل عن (٢%) من القوة البشرية وان نصل بنسب العاملين الى السكان بحدود (٣٠%) من حجم القوة البشرية ويصاحب ذلك العمل على تقليل نسبة العمل لدى الاطفال واصدار القوانين التشريعية التي تمنع ذلك وجعلهم يتجهون نحو المدرسة.

ان ذلك يتطلب وضع موازنة بين حجم العمالة الموجودة او المتوقع زيادتها وبين فرص العمل التي ستوفر للمدينة عن طريق مختلف الفعاليات والانشطة الاقتصادية، ان توعي فرص عمل قريبة من مواقع تواجد العمالة والتركزات السكانية سيتيح المجال للتخفيف من استعمال وسائل النقل المختلفة والتقليل من استعمالها للتقليل من وإلى مواقع العمل التي ينبغي لها ان تكون منتشرة بين القطاعات المختلفة وعلى جانبي النهر والتقليل من حركة العبور على الجسور القائمة ونقاط الاختناق الرئيسية.

ان النشاطات الاقتصادية المختلفة يمكن ان تحدث نمواً في الناتج المحلي لمدينة بغداد خصوصاً مع ارتفاع معدلات الاجور فيها وكما يلي :

١- **القطاعات الاقتصادية المهيمنة:** سيستمر قطاعي التجارة والخدمات في دورها المهيمن على باقي الانشطة الاقتصادية اذ ستبقى مدينة بغداد القطب الرئيسي والعاصمة المهيمنة ومركزاً مهماً للفعاليات الادارية والتجارية والثقافية والترفيهية .

٢- **الزراعة:** ستواجه الزراعة تغيرات ينبغي الانتباه لها مثل قلة نسب العاملين في هذا القطاع او ثباتها نتيجة تقلص الارض الزراعية ضمن حدود مدينة بغداد والامانة بفعل التجاوزات والميل لاستخدام التكنولوجيا والآلة لتحل محل العمل اليدوي.

- ٣- التجارة : سيشهد القطاع التجاري تطوراً من حيث نمط العمل وهو الميل الى انتشار الوحدات التجارية الكبيرة المساحة (المولات) وتقليص عدد الوحدات المنفردة والصغيرة.
- ٤- التمويل : ان ادخال التطورات الكبيرة على هذا النشاط عن طريق التحسين النوعي والتكنولوجي في كفاءة الاداء اذ تعاني عجز واضح في خدماتها بالوقت الحاضر سيكون له ابلغ الاثر في ان يشهد هذا النشاط (البنوك والتأمين والعقارات) توسعاً ونموً واضحاً.
- ٥- الخدمات : يتوقع لهذا القطاع ان يؤدي دوراً مهماً في احداث تغيرات كبيرة في تطور الناتج المحلي والبيئة الحضرية الذي سينعكس على تطوير قطاع الخدمات والمرافق العامة (الكهرباء، الماء، الغاز) وقطاع التشييد والبناء وقطاع النقل والمواصلات نتيجة التطور الحضري المتوقع للمدينة وتحسن المستوى المعاشي لها فضلاً عن تحسن نوعيته.
- ان النمو المتوقع للعاملين في هذا القطاع بمعدل اعلى من الانشطة الاخرى يعود بالاساس الى ان بغداد ستستمر في مكانتها المتميزة كعاصمة للعراق ومركزاً مهماً لدوائر الدولة والخدمات الاجتماعية .
- ٦- الصناعة: تعد بغداد احد الاقطاب التنموية الرئيسة في القطر وخصوصاً في مجال النشاط الصناعي وتمثل احد وظائفها المهمة ولذا فمن الضروري ايلاء هذا النشاط اهمية خاصة لما له من اهمية في تعزيز التنمية المستدامة للمدينة وذلك عن طريق :
- ١- العمل على احداث النمو الاقتصادي وتعزيزه وتوفير فرص عمل جديدة تتسجم مع الزيادة السكانية المتوقعة ومع اتجاهات تخفيض البطالة .
- ٢- المحافظة على بيئة سليمة وحمايتها من الملوثات المختلفة عن طريق ابعاد الصناعات المضرّة بالبيئة وانشاء الاحزمة الخضراء والواقية .
- ٣- ترحيل النشاطات الصناعية غير الضرورية من بغداد تدريجياً ويتطلب ذلك ضرورة دراسة كلف نقل مثل هذه النشاطات الصناعية والدخول في تفاصيل كيفية ترحيلها وبرمجة نقلها او معالجتها وتحقيق صورة للمدينة تتسجم وكونها عاصمة للقطر .

٤- ايجاد توزيع نوعي للصناعات المختلفة لضمان بيئة افضل وعدم تأثير صناعة على اخرى سلباً.

٧- **مساهمة القطاع الخاص:** لابد من خلق موازنة بين ما يتحمله القطاع العام بالاستثمار وتنشيط الاعمار واعادة الاعمار ونسبة المشاركة من قبل القطاع الخاص والتأكيد عليه مما سيساعد في تخفيف العبء عن القطاع العام وسيسهم القطاع الخاص بشكل فعال ومكمل معه بحيث تشمل المشاركة وضع الاستراتيجيات المسبقة والمعالجات .

٨- **الإسكان:** ان اهمية الاسكان والمشاريع السكنية في المدينة تأتي من قيام هذا النشاط بعكس البعد الحضاري والاقتصادي للبلد وتأثيره المباشر في السكان في المدينة كما ان اشغال هذا النشاط مساحة لا تقل عن نصف مساحة المدينة اجمالاً ولما يتطلبه من خدمات متنوعة من بنى ارتكازية وخدمات اجتماعية وثقافية ترتبط به فقد اعطاه الباحث ثقلأ اوسع وذلك لغرض تحديد اهمية دوره في عملية التنمية المستدامة للبيئة الحضرية في المدينة عن طريق ما يلي :

١- تحديد حجم المشكلة الاسكانية عن طريق مقارنة عدد الاسر والرصيد السكني اذ يمثل الفرق بينهما الحاجة السكنية (يبلغ العجز في الرصيد الحالي بحدود (١٥٤) الف وحدة سكنية ،ان الهدف هو توفير وحدة سكنية لكل اسرة (١٠).

٢- تأمين مساحة الارض التي يحتاجها السكن والوحدات السكنية الجديدة وفق الحاجة الراهنة وعلى وفق اعتبارات ترشيد استعمالات الارض المستقبلية على ان تحتسب هذه الحاجة على اساس المتغيرات الاتية :

- الحاجة القائمة لحل مشكلة عامل الازدحام والتمثلة بسكن اكثر من اسرة في الوحدة السكنية عن طريق توفير وحدة سكنية لكل اسرة .
- تعويض السكن غير الملائم والمتهريء عمرانياً او لعدم صلاحيته الهندسية والمعمارية او انتهاء عمره الوظيفي .
- توفير السكن الملائم للزيادة السكانية المتوقعة مستقبلاً وعلى اساس وحدة سكنية لكل اسرة .

- ٣- السعي باتجاه زيادة انتاج المساكن والقضاء على الشحة السكنية والطلب على وفق برنامج زمني محدد قد لايتجاوزالعشر سنوات وعلى مراحل على ان يرافق ذلك وبشكل متواز حلاً لمشكلة السكن خارج منطقة بغداد الكبرى .
- ٤- تحسين واقع السكن للمناطق المتدهورة او مناطق المتجاوزين عن طريق سياسات متنوعة في رفع مستواها بواسطة (التحسين، والتطوير، ورفع المستوى وتوفير الخدمات والبنى التحتية والاساسية لها)على سبيل المثال وجود وحدات سكنية في جانبي الكرخ والرصافة القديمة بحدود (٣٢) الف وحدة سكنية تجاوزت عمرها الاقتصادي ومتدهورة عمرانياً وتحتاج الى تطوير وتحسين وصيانة (حسن ، ٢٠٠٥ ، ٤٤).
- ٥- تفعيل مخطط الاسكان العام القائم عاى اساس خطة اسكانية متكاملة (ابتداءً من مسح واقع الحال، التحليل، تحديد المتطلبات، توفير الميزانية، ووضع البدائل، وتطوير بديل مفضل، والتنفيذ، والمتابعة، والتعديل المستمر) ليساهم في ايجاد حل لمشكلة السكن.
- ٦- تحديد نسب العوائل التي ستشمل بالسكن العمودي وبموجب التصاميم المعدة سابقاً بهدف استثمار الارض على افضل وجه وزيادة الكثافات السكانية الواطئة في بعض المناطق السكنية من بغداد وتقليل التفاوت الكبير في الكثافات السكانية لمختلف مناطق بغداد.
- ٧- ان المساحات الخالية والمخصصة للسكن ضمن التصميم الاساسي المعمول به هي (٧٢٠) هكتار، والتي تمثل (٣٠%) من مجموع الاراضي السكنية المخصصة للسكن والتي استنفذ اكثرها بحدود عام (٢٠٠١) علماً ان الاراضي المتبقية عائديتها للقطاع الخاص وهي توفر (٢٠) الف وحدة سكنية اذا اعتمد افرازها كسكن واطىء وبمساحة (٢٠٠م^٢) للقطعة الواحدة (كأصغر مساحة يمكن افرازها بموجب التعليمات والانظمة المعمول بها) مع الخدمات والطرق علماً ان استخدام معايير السكن العمودي ستؤدي الى رفع ما يمكن توفيره من وحدات سكنية (٢٠٠-٣٠٠%) من ما تم ذكره .

آليات العمل في مجال الادارة والتخطيط للبيئة الحضرية : نستطيع القول ان هناك امكانية للاستفادة من المناهج المستخدمة في مدن العالم النامي والمتقدم في مجال الادارة والتخطيط لوضع آلية عمل يمكن الانطلاق منها تمهيداً لتطبيقها في مدينة بغداد.

النموذج المستخلص من تجارب الدول:

عند دراسة تلك المناهج تبين لنا عن طريق التجارب التي تمت في تلك المدن ان المنهج المتبع فيها يتكون بشكل عام من عدة مراحل نذكرها فيما يلي :

أ- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة تكوين الشراكات، ويتم فيها تحديد الجهات المعنية بكل دقة ثم تكوين شراكة بين جميع هذه الجهات في صورة هيكل منظم .

ب- **المرحلة الثانية:** مرحلة تحليل مشكلات البيئة الحضرية، وتشمل القيام بتحليل المشكلات الموجودة بشكل كامل ومن ثم تحديد الأولويات وبعدها يتم وضع منظور بيئي يرصد هذه المشكلات ويرتبها حسب الأولويات .

ت- **المرحلة الثالثة:** مرحلة وضع الإستراتيجية المتكاملة لإدارة البيئة الحضرية ، وخلالها يقوم الهيكل المبني على الشراكة بوضع الأهداف الخاصة بتحسين نوعية البيئة الحضرية بناءً على أجماع كافة الجهات المعنية. هذه الاهداف تكون طويلة الامد على اساس ما تم رصده في المنظور البيئي ومنها يتم تحديد ما يستهدف خلال المستقبل وبعدها تحديد التطورات المطلوب احداثها في المؤسسات ذات العلاقة من اجل تحقيق الاهداف.

ث- **المرحلة الرابعة:** مرحلة وضع مخططات العمل التنفيذي، وتشمل وضع مخططات عمل منفصلة لكل قطاع من القطاعات التنموية التي تكون متكاملة مع بعضها في اطار الاهداف طويلة المدى التي تم وضعها سابقاً، وتشمل كذلك وضع برنامج تفصيلي متكامل للتطوير المؤسسي لكل القطاعات كما تشمل إنشاء مؤسسة تنسيقية متخصصة تكون مهمتها الاساسية تنسيق الاعمال لمخططات العمل التنفيذي من بداية التخطيط الى التنفيذ.

ج- **المرحلة الخامسة:** مرحلة التنفيذ والمتابعة، وتشمل تنفيذ ومتابعة كافة الاعمال التي تم وضعها في مخططات العمل التنفيذي .

ح- المرحلة السادسة: مرحلة التقييم والتطوير، وفيها يتم إنشاء آليات للتقييم والتغذية العكسية ودمجها في داخل منظومة ادارة البيئة الحضرية للاستفادة منها في حل أية مشكلات او اخطاء قد تظهر خلال التنفيذ، كما تشمل تنفيذ برنامج التطوير المؤسسي. ويمكن ان نوضح ذلك عن طريق الشكل الاتي:

وعن طريق النموذج المستخلص من تلك التجارب نستطيع ان نظور هذا النموذج الى اطار مقترح لآليات العمل المطلوبة.

الاستنتاجات :

١- ان البيئة الحضرية للمدن ما هي الا نسيج مادي تتداخل فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضرية والبيئية متأثرة ومؤثرة في الفرد الذي يستخدم هذه البيئة على ضوء ما يمتلكه من خلفيات ثقافية وفكرية.

٢- ان ادارة البيئة الحضرية ليست مجرد امتداد او تعديل لمنظومة الادارة الحضرية وانما هي تطوير يقود الى ايجاد سبل معالجة لعمليات ادارة المدن.

٣- ان مدينة بغداد هي قلب العراق ولها تأثيرات محلية واقليمية ودولية تمتد من عمق التاريخ الى وقتنا الحاضر، ومنذ خمسة عقود مضت بدأت بالتحول الى اقليم حضري مما ولد الكثير من المشكلات مثل تركيز السكان والانشطة الاقتصادية والخدمات والمشاريع الترفيهية، وقد حاولت الدولة ان تحل هذه المشكلات باصدار القوانين والتشريعات واستقدام الخبراء لمعالجة المشكلات عمرانياً باستخدام التخطيط التقليدي (Master Plan) في عدة محاولات وكانت لها ايجابيات مثلما كان لها سلبيات ، فادت هذه المخططات الى تفكك النسيج العمراني للمدينة وتخط في المعالجات التخطيطية وركزت كل تلك التصاميم في كيفية ادارة الارض واستخدام وسيلة التطبيق واستعمالات الارض كوسيلة للسيطرة على التجاوزات التي تحصل على هذه التصاميم الامر الذي يجعلنا نستنتج ان هناك حاجة فعلية وحقيقية لاستخدام اساليب حديثة في التخطيط والادارة مستفيدين من تجارب الآخرين في هذا المجال ودراسة امكانية تطبيقها وتطويرها لغرض استخدامها لمواجهة مشكلات البيئة الحضرية في المدينة العراقية بشكل عام وفي بغداد بشكل خاص .

- ٤- ان الادراك بمفهوم التنمية المستدامة قاد الى ظهور مفاهيم جديدة لتنمية مجالات الحيز العمراني الذي يعيش فيه ابناء المجتمع وهذا يعني ان الادراك بالمفهوم يؤدي الى تغيير للاسلوب الذي يتم عن طريقه فهم التنمية ومن ثم تطويرها وعليه كان لابد من ان يتغير الاسلوب الذي عن طريقه يتم فهم المدن وتخطيطها وادارتها مع التركيز في هدف تحقيق الاستدامة في البيئة الحضرية
- ٥- تتلخص ابعاد التنمية المستدامة للبيئة الحضرية عن طريق فهم ان عملية الاستدامة هي تغيير لاسلوب فهم التنمية وتغيير اسلوب فهم المدن وتخطيطها وادارتها، وهذا التغيير سيكون ايجابياً في مختلف المجالات وهذا بالطبع يتطلب وجود بيئة حضرية فيها من المشكلات والتداعيات لكي يتم العمل على استدامتها.
- ٦- التنمية المستدامة يجب ان تسير باتجاهين يكمل بعضهما الآخر، الاول/ هو تحسين الاوضاع المعيشية في المدن والآخر/ هو العمل على جعل عمية تنمية المدينة ذات مدى طويل لتحقيق مدينة مستدامة .
- ٧- تتداخل ابعاد التنمية مع عناصر التصميم الحضري في تحديد مبادئ تشكيل مدينة مستدامة، وفي ضوء ذلك تتحدد خصائص مؤشرات قياس جيدة لاستدامة المدينة .
- ٨- لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي لابد من ان يأخذ مبدأ المشاركة من قبل افراد المجتمع حيزاً كبيراً وصولاً الى مرحلة المشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ.

التوصيات :

- ١- استخدام الاساليب الجديدة في عمليات التخطيط وعدم التركيز في الاهتمام بالجانب الفني من الموضوع فقط، وانما ينبغي ان يرتبط ذلك بمختلف الجوانب التي لها علاقة بعملية تطوير وتنمية المجتمع، ان الاسلوب المتبع في العراق هو اسلوب التخطيط التقليدي في حين ان العالم يتحدث الان عن اساليب جديدة في التخطيط ولعل اهمها هو مايشير الى مبدأ التعلم عن طريق العمل الذي يجب ان يتم النظر في امكانية استخدامه في العراق للاستفادة منه في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ٢- بناء المؤسسات القادرة على تطوير القدرات البشرية وتدعيم عملية تنميتها وانشاء مراكز التدريب والتعليم المستمر التي تركز في الجانب العملي في الموضوع واشراك هذه القدرات في دورات عملية توفر نوع من الخبرة والتراكم والتعلم عن طريق الخطأ.
- ٣- إتباع سياسة متوازنة في احداث تطوير وتنمية المناطق والمدن بحيث تكون عملية الاستدامة عاملاً للتوزيع العادل في مجالات التنمية لان التركيز في تنمية مركز المدينة مثلاً سيقود الى خلل في المناطق الاخرى والتركيز في مدينة معينة واهمال الباقي سيؤدي الى عملية التفاوت في التنمية مشكلاً خطراً كبيراً ايضاً .
- ٤- التأكيد على مبدأ المشاركة وتوعية سكان المدينة بأهميته لان هذا المبدأ من شأنه ان يزيد من اللحمة بين السكان وارتباطهم بالمدينة من جهة ثم سيعمل على تخفيض التكاليف من جهة اخرى عن طريق قيام الافراد والمنظمات غير الحكومية بتوفير جزء من العمالة وتوفير بعض الخدمات الاخرى.



٥- بناء قاعدة معلومات وتنسيق بين مختلف المناطق داخل مدينة بغداد من جانب وبين المدينة ككل مع المدن الاخرى من جانب آخر ذلك سيزيد من تبادل المعلومات ومن ثم زيادة الاتصال بين المدن المختلفة والتعرف الى المشكلات والتعرف الى قدرات الاطراف المساهمة في الحلول وبالتالي تبادل المعرفة وتراكم الخبرات.

٦- الاستفادة من التجارب السابقة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء واتخاذها ركيزة يمكن الانطلاق منها لوضع نموذج عملي لعمليات الادارة والتنمية المستدامة للبيئة الحضرية لمدينة بغداد.

الهوامش :

- ٩- Richard Daft , " Management " , Dryden Press , Harcourt Brace College Publishers , USA , 1997 , p.p 33
- 2- Richard Stren , Richard " Urban management in development Assistance – An Elusive Concept " , international journal of Urban policy and planning cities , vol . 10 , 1993 , p.p 2 .
- 3- Habitat , " Sustainable cities ; concepts and application of a United nations program " , Nairobi , 1994 , p.p 3 .
- 4- Forbes Davidson , , "Planning for performance; Requirements For sustainable development " , Habitat INTL vol.20 , 1996 , p.p 3 .
- 5- David Edelman , and Procee , " Sustainable urban development And the urban poor in Rio De Janeiro " , Conference of the Challenge of environmental management in urban areas " , Ashgate Publishing Ltd , England , 1999 . p.p 5 .
- 6- Michael Mattingly , , " Management of the urban Environment " , confrence of the challenge of environmental Management in urban areas , Ashgate publishing Ltd , England , 1999 , p.p 11 .
- 7- Magda Lovei , and Weiss , Charless , " Environmental Management and institutions in OECD countries lessons from Experience " , World Bank Publishing , no. 46 , 1997 , p.p 46 .
- 8- Adrian Atkinson , and Julio Davila "The challenge of environmental management in the urban areas", Ashgate Publishing Ltd, England, 1999 , p.p 44 .



- 9- Edesio Fernandes , , " Policy and politics in urban Environmental management " , Conference of challenge of Environmental management in urban areas , Ashgate Publishing Ltd , England , 1999 , p.p 71 .
- 10- UNEP and Habitat , " EPM source book ; city experiences and International support " , vol. 2 , Nairobi , Kenya ,1997 , p.p 71 .

المصادر :

- 1- Atkinson, Adrian and Julio, Davila "The challenge of environmental management in the urban areas", Ashgate Publishing Ltd, England, 1999
- 2- Daft , Richard , " Management " , Dryden Press , Harcourt Brace College .a Pblishers , USA , 1997
- 3- Davidson , Forbes , "Planning for performance; Requirements For sustainable development " , Habitat INTL vol.20 , 1996
- 4- Edelman , David and Procee , " Sustainable urban development And the urban poor in Rio De Janeiro " , Conference of the Challenge of environmental management in urban areas " , Ashgate Publishing Ltd , England , 1999 .
- 5- Habitat , " Sustainable cities ; concepts and application of a United nations program " , Nairobi , 1994
- 6- Mattingly , Michael , " Management of the urban Environment " , confrence of the challenge of environmental Management in urban areas , Ashgate publishing Ltd , England ,1999 , 7- 7- Lovei , Magda and Weiss , Charless , " Environmental Management and institutions in OECD countries lessons from Experience " , World Bank Publishing , no. 46 , 1997
- 7- Fernandes , Edesio , " Policy and politics in urban Environmental management " , Conference of challenge of Environmental management in urban areas , Ashgate Publishing Ltd , England , 1999



المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر

نيسان / ٢٠١٩

جامعة واسط

مجلة كلية التربية

-
- 8- UNEP and Habitat , " EPM source book ; city experiences and International support " , vol. 2 , Nairobi , Kenya ,1997.
 - 9- Stren , Richard , " Urban management in development Assistance – An Elusive Concept " , international journal of Urban policy and planning cities , vol . 10 , 1993
 - 10- International support " , vol. 2 , Nairobi , Kenya ,1997 .